

التقرير الشهري للفريق الاقتصادي لمعالي وزير المالية

أغسطس ٢٠١٧

ملخص تنفيذي

يعرض القسم الأول من هذا التقرير والخاص بالتطورات الاقتصادية المحلية سلوك أسعار صرف ثلاث عملات دولية: الدولار الأمريكي، واليورو، والاسترليني، تجاه الدينار الكويتي. حيث تراجع الدولار تراجعاً طفيفاً من (٣٠١,٦٥) فلس أول شهر أغسطس إلى (٣٠١,٣٥) فلس نهاية الشهر. وتعود أسباب تقلبات سعر صرف الدولار مقابل الدينار إلى عدة أسباب منها: ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي الأمريكي، وانخفاض الإنفاق في قطاع البناء الأمريكي، وانخفاض القروض الإسكانية الأمريكية، مع توجهات لخفض حجم ميزانية مجلس الاحتياطي الأمريكي الذي قد يترتب عليه بعض الركود. كما ساهم في تقلب سعر صرف الدولار مقابل الدينار خلال شهر أغسطس ارتفاع الانتاج غير الزراعي، بالإضافة إلى عوامل أخرى.

أما فيما يخص سعر صرف اليورو مقابل الدينار فقد ارتفع من (٣٥٦,٨٤) فلس بداية الشهر إلى (٣٦١,٠٩) فلس نهاية الشهر. وتعود تقلبات سعر الصرف خلال هذا الشهر إلى العديد من العوامل منها: ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمنطقة اليورو خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧، وانخفاض الانتاج الصناعي الألماني لأول مرة خلال العام الحالي، مع تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى، مع انخفاض ناتج الصناعة في منطقة اليورو، وكذلك السلع المعمرة، مع عودة التحسن لهذه السلع بعد استقرار معدل التضخم. بالإضافة إلى انخفاض انتاج البناء.

وبقدر تعلق الأمر بسعر صرف الجنيه الاسترليني مقابل الدينار فقد تراجع نهاية الشهر ليصل إلى (٣٨٩,٨) فلس مقارنة مع (٣٩٨,٩) فلس بداية الشهر. وتعود تقلبات هذا السعر خلال الشهر إلى العديد من الأسباب منها: قرار بنك إنجلترا (البنك المركزي) على إبقاء سعر الفائدة عند (٠,٢٥%)، مع قرار البنك خفض توقعاته لنمو الاقتصاد البريطاني لهذا العام من (١,٩%) إلى (١,٧%) و (١,٦%) العام المقبل. بالإضافة إلى خفض توقعات نمو متوسط الرواتب لعام ٢٠١٨. كما اتجه قطاع العقارات البريطاني إلى النمو بين شهري مايو ويوليو الماضيين. بالإضافة إلى عامل وصول معدل التضخم خلال شهر يوليو أقل من المتوقع.

واهتم هذا القسم، الأول، أيضاً، بتطورات سوق الأوراق المالية خلال شهر أغسطس ٢٠١٧. حيث ارتفع المؤشر السعري بنسبة (٠,٧%)، والوزني بنسبة (٤,١%)، وكويت (١٥) بنسبة (٤,٣%)، خلال شهر أغسطس. وتعود هذه الارتفاعات إلى عدة أسباب منها: أثر الشراء العديدة من بينها الأسهم القيادية والتشغيلية. كما ساهم خبر احتمال ترقية البورصة لمؤشر "فوتسي" للأسواق الناشئة خلال شهر سبتمبر في زيادة السيولة النقدية المتداولة بالسوق.

ومن ضمن التطورات المالية في القسم الأول إصدار بنك الكويت المركزي لعدة تقارير: الاستقرار المالي، والاقتصادي، والتقرير السنوي. وشهد العرض النقدي خلال السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ ارتفاعاً بنسبة (٠,٧%)، مع وصول رصيد النقد المتداول نهاية هذا العام إلى (١٦٤٥,٩) مليون دينار، أي بزيادة (١١,١%) عن السنة السابقة. كما شهد رصيد أدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزانة وعمليات التوريق المقابل) نهاية نفس العام، ٢٠١٧/٢٠١٦ بنسبة (١٤٠,٥%) مقارنة بالعام السابق.

ومن المهم أن التقرير الاقتصادي الصادر عن بنك الكويت المركزي، والمشار إليه أعلاه، العدد ٤٥، قد شمل تحليل تطور معدل التضخم، والذي انخفض من (٣,٣%) عام ٢٠١٥ إلى (٣,٢%) عام ٢٠١٦. مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة (٢,٥%) بين نفس السنتين. وكذلك أشار التقرير الاقتصادي إلى نمو السكان بنسبة (٢,٣%) خلال عام ٢٠١٦ مقارنة بـ (٢,٥%) عام ٢٠١٥. بالإضافة إلى استعراض التقرير الاقتصادي للتطورات المالية والنقدية، ورقابة بنك الكويت المركزي، وكذلك أوضاع المالية العامة، وميزان المدفوعات، وتطور بورصة الكويت. ومن المهم أيضاً، الإشارة إلى قيام البنك، في ١٧ أغسطس، بإصدار سندات وتوريق لتمويل عجز الموازنة بقيمة (١٠٠) مليون دينار لمدة (٣) سنوات وبعائد (٢,٥%).

أما فيما يتعلق بالتطورات المالية والنقدية المرتبطة بتطور العرض النقدي لشهر أغسطس ٢٠١٧ فقد انخفض بنسبة (٠,٢%) في شهر يونيو مقارنة بشهر مايو. مع انخفاض ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بنسبة (٠,٥%)، وودائع العملات الأجنبية بنسبة (٠,٨%) خلال شهر يونيو. واتجهت أرصدة التسهيلات الائتمانية للمقيمين خلال شهر يونيو بنسبة (١,١%)، وتراجع الائتمان

الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية، وارتفاع القروض الشخصية بنسبة (١,٢%) خلال نفس الشهر، يونيو. وارتفاع مطالبات البنوك المحلية مجتمعة على بنك الكويت المركزي (سندات الخزينة العامة) خلال شهر يونيو بنسبة (٤%). كما ارتفعت الفائدة على الودائع بالدينار، لشهر واحد، لتصل إلى (١,٣٥%)، وإلى (١,٥٢%) لثلاث أشهر، وإلى (١,٧%) لستة أشهر، وإلى (١,٩٤%) لفترة سنة.

وتطرق القسم الأول إلى معدل التضخم لشهر يوليو ٢٠١٧ الذي انخفض إلى (١١٢,٢)، ممثلاً بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين (2013 = 100). وذلك بسبب انخفاض أسعار: مجموعة الأغذية والمشروبات، والسجائر والتبغ، والكساء وملبوسات القدم، والخدمات الصحية، والنقل، والخدمات المتنوعة. في حين ارتفعت أسعار مجموعة المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة، والاتصالات، والترفيه والثقافة. مع استقرار معدل التضخم لكل من خدمات المسكن، والتعليم، والمطاعم، والفنادق.

وأخيراً، تطرق القسم الأول إلى التطورات النفطية حيث تعرضت أسعار النفط الخام، المقاسة بسعر برمبل نفط القياس العالمي برنت، إلى تقلبات حادة خلال شهر أغسطس ٢٠١٧، مع اتجاه هذه الأسعار، نهاية الشهر، إلى ارتفاع ليصل سعر البرميل إلى (٥٢,٧٣) دولار، بعد أن كان (٥١,٧٨) دولار. ومن العوامل التي أثرت على تراجع أسعار النفط بداية شهر أغسطس الزيادة غير المتوقعة في المخزون الأمريكي (زادت المخزونات بـ ١,٨ مليون برمبل في نهاية شهر يوليو ٢٠١٧). وتماسكت الأسعار فيما بعد بسبب تحسن معدلات البطالة، وانخفاض عدد منصات الحفر النفطية ليصل العدد إلى (٧٦٥) في شهر أغسطس. إلا أن الانتاج النفطي الأمريكي شهد ارتفاعاً في نفس الشهر. كما انعكس إحصار "هارفي"، في نهاية شهر أغسطس على صناعة النفط ملحقاً خسائر كبيرة بساحل الخليج الأمريكي، مع أضرار بميناء مدينة هيوستن.

ويشير تقرير منظمة أوبك لشهر أغسطس إلى ارتفاع جديد في انتاج البلدان الأعضاء خلال شهر يوليو، وارتفاعاً أكبر في العام القادم، ٢٠١٨. ورفعت المنظمة توقعات الطلب على النفط الخام عام ٢٠١٨ بسبب استمرار النمو بالاستهلاك العالمي، وتباطؤ نمو إمدادات المنتجين المنافسين. مع استمرار وجود فائض بالعرض بسبب قفزة جديدة في انتاج المنظمة.

أما تقرير وكالة الطاقة لشهر أغسطس فقد أشار إلى ضعف التزام أعضاء المنظمة بخفض الإنتاج إلى (٧٥%) في يوليو، وهو أدنى مستوى للالتزام منذ يناير ٢٠١٧. مع توقع الوكالة لنمو الطلب العالمي على النفط بشكل أسرع من المتوقع هذا العام، مما قد ساهم في تقليص تخمة العرض، رغم ارتفاع الإنتاج الأمريكي، وضعف التزام الدول الأعضاء. كما أشار تقرير الوكالة إلى انخفاض في المخزونات بالدول الصناعية في يونيو، ويوليو. وتظل المخزونات مرتفعة (٢١٩) مليون برميل فوق متوسط خمس سنوات، المستوى الذي تستهدفه أوبك بخفض الإنتاج.

في حين تناول القسم الثاني من التقرير، التطورات الاقتصادية الإقليمية (العربية الخليجية) آخر تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي عن دولة الإمارات العربية المتحدة، يوليو ٢٠١٧. وتضمن التقرير أربعة محاور: الإطار العام، وتنويع اقتصادي متدرج، وآفاق الانتعاش المعتدل في ظل المخاطر السلبية، ومناقشة السياسات المقترحة. وعند تناول موضوع التنويع المتدرج يشير إلى توجه الدولة لتكثيف اقتصادها تدريجياً، ولكن لفترة أطول، وفي ظل انخفاض الأسعار. على افتراض أن هذا الخيار مدعم بالمصدات المالية الضخمة من ناحية، وتطور بيئة الأعمال والتي تخضع لتطوير مستمر. بالإضافة إلى دور اتفاق خفض الإنتاج النفطي لأوبك، والاستثمارات المرتبطة بـ "اكسبو ٢٠٢٠"، والتحسين في التجارة الدولية. إلا أن التقرير يستدرك أن هذا النوع من التنويع لا يعفي من ضبط الموازنة العامة للدولة، ورفع الانتاجية.

وبالمقارنة مع المؤشرات الاقتصادية لعام ٢٠١٦، التي اتسمت بالخمول، يشهد عام ٢٠١٧ تحسناً في، مثلاً، الرقم القياسي لمشتريات المدراء (PMI) والذي يعكس مدى صحة الأنشطة الصناعية التحويلية. حيث ارتفعت قيمة هذا الرقم إلى (٥٦,٢) عام ٢٠١٧، متزامناً مع انتعاش سوق الأوراق المالية، وانخفاض معدل التضخم (١,٨% لعام ٢٠١٦). عاكساً بذلك خمول الطلب المحلي، وانخفاض الإيجارات.

واعتماداً على توصيات صندوق النقد الدولي في تقريره لعام ٢٠١٦ الخاص بالإمارات، فقد نتج عن ذلك عام ٢٠١٧ عدد من النتائج منها انخفاض عجز الموازنة إلى (٦%) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٦، واستمرار العمل على تنفيذ ضريبة القيمة المضافة، وغيرها. مع

العمل بالموازنات متوسطة الأجل قريباً. ولجوء أبوظبي، بهدف تمويل العجز، إلى السحب من الاحتياطي، والاقتراض الخارجي (٥ مليار دولار في مايو ٢٠١٦). بالإضافة إلى تطوير رؤية تنويع مصادر الدخل.

ويتوقع التقرير وصول نمو الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٧ إلى (٣,٣%) ليعكس تزايد الاستثمار العام، وتحسن التجارة الدولية. مع توقع نمو القطاع النفطي بمعدل (٢,٩%). أما النمو الإجمالي فيعتقد التقرير بوصوله إلى (١,٣%) عام ٢٠١٧، قبل أن يصل إلى (٣%) في الأجل المتوسط. مع عدم وجود إمكانية لممارسة ضريبة القيمة المضافة لتأثير سلبي على النمو بسبب توقع خفض الإيجارات لمستويات قليلة عام ٢٠١٧ بسبب رئيسي يتجسد في ارتفاع الصادرات غير النفطية. ومع ذلك فهناك بعض المخاطر مثل عدم التأكد من مستقبل أسعار النفط، وارتفاع قيمة الدولار، والاتجاه نحو الحماية العالمية، واحتمال هجرة معاكسة للعمالة الوافدة.

بعد ذلك يناقش التقرير عدد من السياسات المقترحة مثل: النمو الصديق للضبط المالي، وأهمية استمرار ربط العملة المحلية بالدولار لمساهمة هذه السياسة في تثبيت سعر الصرف المدعم بالمصدات المالية، وترشيد مساهمة الدولة في الشركات العامة، مع بقاء السيولة المصرفية التقليدية في وضع جيد مقارنة بالسيولة المصرفية الإسلامية، واستمرار الدولة في تحسين مؤشرات أداء الأعمال مع الاستعانة بخدمات خارجية في هذا المجال. ويؤكد التقرير على توجه الدولة لتحويل الاقتصاد إلى اقتصاد معرفي، مع جهود واضحة لسدّ فجوات قواعد البيانات الإحصائية.

وأخيراً يهتم القسم الثالث، التطورات الاقتصادية العالمية، اعتماداً على تطورات الاقتصاد الأمريكي، والاتحاد الأوروبي. وبقدر تعلق الأمر بالاقتصاد الأمريكي، تشير إحصاءات مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي إلى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (وفقاً للتقديرات الثانية)، للربع الثاني لعام ٢٠١٧، وبمعدل سنوي وصل إلى (٣,٠%)، مقارنة مع (١,٢%) في الربع الأول. مع مساهمة إيجابية للاستهلاك الخاص، والاستثمار الثابت غير السكني. مع نقص إنفاق الحكومة المحلي، وعلى مستوى الولاية. كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال شهر أغسطس ٢٠١٧ للمناطق الحضرية بـ (٠,٤%)، وعلى أساس موسمي معدّل، مع مسؤولية أساسية لأسعار الكازولين، والمساكن عن هذا الارتفاع أساساً. أما عدد العاملين في المناطق الحضرية فقد

ارتفع بحوالي (١٥٦) ألف خلال شهر أغسطس، مع تغيّر طفيف في معدل البطالة ليصل إلى (٤,٤%) . مع تركّز مكاسب التشغيل أساساً في الصناعة التحويلية، والتشييد، والخدمات الفنية، والصحة، والتعدين. وتركّز أكبر معدل للبطالة في مجموعة المراهقين (١٣,٦%) وأقل معدل في فئة البيض (٣,٩%). ووصول أكبر عدد للمتطلين (٢,٣١ مليون) لفترة (٥) أسابيع فأقل.

وأخيراً شهد الاتحاد الأوروبي ارتفاعاً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من عام ٢٠١٧ يقدّر بـ (٠,٦%) في منطقة اليورو، و(٠,٧%) في المجموعة الأوروبية. مع توقّع وصول معدل التضخم في منطقة اليورو في شهر أغسطس ٢٠١٧ إلى (١,٥%) بعد أن كان (١,٣%) في شهر يوليو. وتتجسد مسؤولية ارتفاع معدل التضخم إلى ارتفاع أسعار الطاقة، ثم الخدمات، ثم الأغذية والمشروبات الروحية والتبغ.